

يتم سنه من جانب السلطات التشريعية فى الدولة، إذ توجد مجموعة من الإجراءات التى يتم اتباعها حتى يكتمل الوجود المادى للقاعدة القانونية، بما يضمن تحقيقها وهو ما ارتبط بفكرة التقنين، أى وجود كتاب واحد يضم بين دفتيه مجموع القوانين التى تنظم شأن من شؤون الحياة (كالتقنين المدنى، يتمتع هذا التقنين بقدر من الثبات والاستقرار، كما يكون له الوجود المادى الذى يحقق العلم المسبق به من جانب الأفراد. ولكن فكرة القانون ليست هى LOL Droit التشريع ، ففكرة القانون لها معنى أوسع بحيث تشمل كذلك الأعراف والعادات المهنية التى تنتج عن المجتمع". إذ نتيجة تعقد علاقات الحياة وتشابكها، الدولة وحدها على وضع القواعد التنظيمية التى تحكم سلوكيات كل الأفراد داخل هذا كان هناك مجالاً لجهات أخرى قادرة على خلق القاعدة القانونية، المجتمعات التجارية والتنظيمات المدنية التى تنظم سلوك أعضائها وتكفل لها من القاعدة التشريعية من ضمانات التطبيق (كما فى القانون وإذا كان مفهوم القانون الموضوعى قد شهد نوعاً من التطوير داخل الدولة، فإن القانون الإجرائى (القانون القضائى) قد شهد، فى البداية،